

الإقتراض الخارجي وآثاره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات

تقديم الدكتور علي همال

معهد العلوم الاقتصادية

. جامعة باتنة .

مقدمة:

استمرت الدول المغاربية الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) في لجوئها إلى الإقتراض الخارجي بشكل واسع جدا خلال النصف الأول من الثمانينات رغم التغير الجذري في شروط الإقتراض الخارجي الخاص والعام الذي شهدته السوق المالية العالمية منذ نهاية السبعينات. ولقد نتج عن هذا اللجوء إلى الإقتراض الخارجي (في نفس الوقت الذي شهدت فيه شروط التبادل وتقلبات أسعار الصرف لغير صالح كل من تونس والمغرب) تدهور كبير في معظم مؤشرات الدين الخارجي لهذه الدول. ورغم أن أزمة مديونية العالم الثالث قد بدأت بوادرها تظهر مع بداية الثمانينات إلا أن الدول المغاربية كانت بطيئة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح اقتصادياتها والحد من الاستدانة الخارجية في ظل الظروف القاسية الجديدة في السوق المالية العالمية. وبالفعل لم تتخذ بعض الإجراءات

التصحيحية في هذه البلدان إلا بعد أن أصبح الحصول على ديون خارجية صعبا للغاية .
ولقد كانت تونس والمغرب سباقة إلى اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية ساهمت في تخفيض عبء المديونية وتحقيق معدل نمو معتبر في الفترة الأخيرة، بينما استمرت الجزائر في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بشكل موسع حتى بعد 1985 ظنا من متخذي القرار فيها بأن تدهور أسعار المحروقات ماهر إلا طارىء وأن عبء المديونية سينخفض بتحسن شروط التبادل عندما تبدأ أسعار المحروقات في الارتفاع من جديد. ولقد نتج عن هذا الاعتقاد الخاطئ تركيز الاهتمام على الميزان التجاري عن طريق تخفيض قيمة الواردات مما نتج عنه تدهور كبير في مستوى النشاط الاقتصادي منذ 1986 .

الاقتراض الخارجي في ظل الظروف الجديدة في الفترة 1980 - 1990 :

تميزت الفترة 1979 - 1985 بارتفاع حاد في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي نتيجة لسياسات الحد من التضخم التي اتبعتها الدول الصناعية وسياسة الانعاش الاقتصادي التي اتبعتها الولايات المتحدة مع بداية الثمانينات⁽¹⁾ فارتفع معدل الفائدة London - In - Bank Offered Rates (libor) الاسمي في 1981 إلى ما يقرب من 17 بالمائة وبلغ بذلك معدل الفائدة الحقيقي ما يزيد عن 8٪⁽²⁾ بعد أن كان متوسط معدل الفائدة الحقيقي في الفترة 1970 - 1979 كلها لا يتجاوز 1٪⁽³⁾ . ولقد نتج عن هذا الارتفاع الحاد في معدل الفائدة زيادة كبيرة في عبء الدين الخارجي للدول النامية وخاصة تلك التي شهدت في نفس الوقت تدهورا في شروط التبادل وصعوبة في زيادة حجم صادراتها نتيجة للمنافسة الكبيرة بين مختلف الدول النامية من جهة وسياسة الحماية التي اتبعتها الدول الصناعية من جهة أخرى.

١ - تطور مؤشرات الدين الخارجي :

ورغم هذه التغيرات الكبيرة التي طرأت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وظهور بوادر أزمة المديونية فلقد استمرت الدول المغاربية الثلاث في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بشكل واسع خاصة خلال الفترة 1980 - 1986 مما نتج عنه تدهور كبير في مؤشرات الدين الخارجي. فبالنسبة لتونس ارتفع مخزون الدين الخارجي الإجمالي من 3.5 مليار دولار في 1980 إلى ما يزيد عن 6 مليار دولار في 1986. كما ارتفع عبء خدمات الدين من 814 مليون دولار إلى 1.3 مليار دولار في نفس الفترة. بينما شهد الاقتصاد التونسي في نفس الفترة تدهورا محسوسا سواء من حيث الناتج الوطني الإجمالي أو قيمة الصادرات (مقاسة بالدولار) مما نتج عنه تدهور كبير جدا في مؤشرات الدين الخارجي فارتفعت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الإجمالي والصادرات من 46٪ و 96٪ في 1980 إلى ما يزيد عن 70٪ و 190٪ في 1986 على التوالي وارتفعت نسبة خدمات الدين إلى الصادرات في نفس الفترة من 18.4٪ إلى ما يزيد عن 28٪ أي أن خدمات الدين الخارجي أصبحت في 1986 تستهلك ما يزيد عن ربع (1/4) قيمة الصادرات⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للمغرب فإن ما يلاحظ على تطور مؤشرات الدين الخارجي الخاصة بها خلال الفترة 1980 - 1985 هو التالي :

- ١ - الدين الخارجي الاجمالي في 1980 كان عاليا جدا إذا ما قورن بالناتج الوطني الإجمالي والصادرات حيث كان يمثل ما يزيد عن 53٪ و 223٪ على التوالي.
- ٢ - أن عبء خدمات الدين في 1980 كانت تمثل تقريبا ثلث (1/3) صادراتها.
- ٣ - وبالرغم من هذه الوضعية الخطيرة في بداية الفترة زادت المغرب من التجانها إلى الاقتراض الخارجي بشكل مستمر ومتزايد وخاصة في اعتمادها على قروض قصيرة الأمد، نظرا لتدهور قيمة صادراتها (مقاسة بالدولار) وارتفاع العجز في الميزان التجاري

والحساب الجاري. وقد نتج عن هذا اللجوء إلى الزيادة من الاقتراض الخارجي من جهة وتدهور النشاط الاقتصادي وقيمة الصادرات من جهة أخرى إلى ارتفاع حاد في مؤشرات الدين الخارجي. فارتفع إجمالي الدين الخارجي من حوالي 9.7 مليار دولار في 1980 إلى ما يقرب من 18 مليار دولار في 1986 رغم بدء تطبيق عملية إعادة الجدولة في 1985 وارتفع الدين الخارجي قصير الأمد من 775 مليون دولار سنة 1980 إلى ما يقرب من 1.2 مليار دولار سنة 1985 ليبدأ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك. كما ارتفع مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج الوطني والصادرات إلى ما يزيد عن 135٪ و 397٪ على التوالي في 1985 وبالتالي أصبح الدين الخارجي الإجمالي يمثل ما يقرب من أربع سنوات قيمة صادرات 1985. (5)

أما في الجزائر فقد شهدت مؤشرات الدين الخارجي تقلبات كبيرة خلال الفترة 1980 - 1986 نتيجة للتغيرات التي حدثت في الظروف الخارجية والداخلية من جهة ونتيجة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، خاصة منه قصير الأمد من جهة أخرى.

فبالنسبة للظروف الخارجية كانت كل من شروط التبادل وتغيرات أسعار الصرف لصالحها خلال معظم الفترة مما نتج عنه ارتفاع كبير في قيمة الصادرات بالمقارنة مع الفترة التي سبقت 1980. إلا أن الارتفاع الموازي لقيمة الواردات والارتفاع الحاد لسعر الفائدة (خاصة وأن نسبة معتبرة من الدين الخارجي كان قد افترض بمعدل فائدة متغير خلال الفترة السابقة) أديا إلى تقلبات كبيرة في مؤشرات الدين الخارجي. أما الظروف الداخلية فيمكن تلخيصها في تخلي صانعي القرار في الجزائر عن سياسة التقشف عن طريق تشجيع الاستهلاك الداخلي وذلك عن طريق الواردات نظرا لكون الإقتصاد المحلي لم يكن قادرا على تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة كما ونوعا. كما تميزت هذه الفترة بمحاولة التخفيض من التزامات الديون الخارجية لتخفيف عبء الدين الخارجي خلال الفترة - 1981 1984. (6). إلا أنه نتيجة للتغير في الظروف الاقتصادية الخارجية لغير صالح الجزائر منذ

بداية 1985 زاد مستوى اللجوء إلى الإقتراض الخارجي وبدأت مؤشرات الدين الخارجي في الارتفاع الحاد.

وهكذا انخفض مؤشر الدين الخارجي الاجمالي نسبة إلى كل من الناتج الوطني الخام والصادرات من 47٪ و 130.6٪ في 1980 إلى ما يقل عن 31.6٪ و 115٪ على التوالي في 1984 ليرتفعا إلى ما يزيد عن 39٪ و 249٪ على التوالي في 1986. أما مؤشر خدمات الدين بالمقارنة مع الصادرات فإنه لم يشهد أي تحسن يذكر خلال الفترة وهذا نظرا لكون معدل نمو خدمات الدين كان أعلى من معدل نمو الصادرات حيث ارتفع هذا المؤشر من 27.2٪ في 1980 إلى ما يقرب من 36٪ في سنة 1985 ليرتفع بشكل حاد بعد هذه السنة نتيجة لتدهور شروط التبادل وأسعار الصرف ليتجاوز في المتوسط 70٪⁽⁷⁾. أي أن خدمة الدين أصبحت في فترة ما بعد 1985 تبلغ في المتوسط 70٪ من قيمة الصادرات مما جعل الجزائر تنتقل من مرحلة اليسر إلى مرحلة العسر المالي داخليا وخارجيا وبالتالي أصبحت في وضعية مالية كجارتها تونس والمغرب. وإذا كانت كل من تونس والمغرب قد التجأت إلى إعادة هيكلة اقتصادها سواء عن طريق الجدولة أو بدونها منذ 1985 لمواجهة التغيرات الخارجية فإن الجزائر كانت بطيئة جدا في مواجهة الأزمة كما سترى فيما بعد.

ولقد نتج عن السياسات الإصلاحية التي اتبعتها كل من تونس والمغرب تخفيف عبء الدين الخارجي رغم تزايد حجم الدين الخارجي. وتدل احصائيات البنك الدولي: أن تونس قد حققت معدل نمو في ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة - 1990 1985 يفوق 3.2٪⁽⁸⁾ وأن مؤشر خدمات الدين إلى الصادرات قد انخفض من 28.5٪ في 1987 إلى 22.5٪⁽⁹⁾ في 1989 وهذا نتيجة لارتفاع صادراتها بمعدل يفوق معدل نمو خدمات الدين.

كما شهدت المغرب نتيجة السياسات التصحيحية التي اتبعتها بالتنسيق مع البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي تغيرا ملموسا في مؤشرات الدين الخارجي بعد 1987 . فلقد انخفضت هذه المؤشرات نتيجة النمو الذي حققه الاقتصاد المغربي.⁽¹⁰⁾ خلال هذه الفترة من جهة وإعادة جدولة ديونها (الذي اشتمل كل من الاقساط والفائدة) من جهة أخرى. وهكذا انخفض مؤشر الدين الاجمالي إلى الناتج الوطني الاجمالي والصادرات من 135.6 و 397% في 1985 إلى ما يقل عن 96% و 32% على التوالي في 1989 بينما بقي مؤشر خدمات الدين إلى الصادرات مرتفعا نسبيا إذ بلغ ما يزيد عن 32% فسي في 1989⁽¹¹⁾. ورغم هذا الانخفاض المحسوس في مؤشرات الدين بالنسبة للمغرب إلا أن عبء المديونية بقي مرتفعا نسبيا مما جعلها تلتجىء إلى إعادة جدولة ديونها للمرة الثانية في 1990 وفقا لمخطط BRADY.⁽¹²⁾

أما الجزائر فلم تقم بإعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة التحولات التي طرأت في الاقتصاد العالمي كما رفضت الدخول في إعادة الجدولة لديونها والتجأت أساسا إلى تقليص الواردات للحد من العجز في الحساب الجاري. ولقد نتج عن هذا التماطل في اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة انكماش اقتصادي كبير رغم لجونها المستمر للإقتراض الخارجي لسد العجز في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تدهور مؤشرات الدين الخارجي بشكل مستمر خلال الفترة 1985 - 1990 كما أصبحت الجزائر مصدرا هاما للتحويلات الصافية إلى البلدان الدائنة⁽¹³⁾. فبينما شهدت الصادرات انخفاضا كبيرا منذ 1986 شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا ومحسوسا خلال نفس الفترة مما أدى بمؤشر خدمة الدين إلى الصادرات إلى أن يرتفع إلى ما يزيد عن 75% في 1988 كما ارتفعت نسبة الدين الإجمالي الخارجي إلى الصادرات والناتج الوطني إلى ما يزيد عن 248% و 57% في 1989.⁽¹⁴⁾

2- مصادر الاقتراض الخارجي وشروطه في الفترة 1980 - 1989 :

ما يلاحظ على مصادر الاقتراض الخارجي في السبعينات هو هيمنة المصادر الخاصة التي حلت محل المصادر العامة هذه الأخيرة لعبت الدور الأساسي في تمويل معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات. إلا أنه ومع حدوث أزمة المديونية في 1982 أصبحت المصادر الخاصة تمتنع عن منح القروض الإضافية لمعظم البلدان النامية رغبة منها في تفادي التعرض للإفلاس. مما جعل المصادر العامة تعود إلى مقدمة المقرضين للدول النامية خاصة منها تلك التي مستها أزمة المديونية بشكل مباشر.⁽¹⁵⁾

فبالنسبة للدول المغاربية الثلاث التجأت في السبعينات أساسا إلى المصادر الخاصة مما أدى إلى ارتفاع نصيبها في الدين الإجمالي من حوالي 20٪ بالنسبة للمغرب وحوالي 32٪ بالنسبة لتونس و 48٪ للجزائر في 1970 إلى ما يزيد عن 47.7٪ و 42.7٪ وتقريبا 80٪ في 1980 لكل من المغرب وتونس والجزائر على التوالي ليبدأ في الانخفاض تدريجيا خاصة بالنسبة للمغرب بعد هذه السنة. وبالفعل فقد انخفض نصيب المصادر الخاصة بشكل تدريجي ومنتظم لكل من تونس والمغرب ليصل إلى 27.8٪ وحوالي 23.5٪ في 1989 على التوالي. أما بالنسبة للجزائر فقد انخفضت هذه النسبة بشكل محسوس وغير منتظم ليصل في 1989 إلى حوالي 71.5٪.⁽¹⁶⁾

ولقد كان لزيادة نصيب المصادر العامة في إجمالي الدين الخارجي دور معتبر في تخفيف مختلف شروط الاقتراض الخارجي (وهذا رغم الارتفاع الكبير في معدل الفائدة على القروض العامة خلال تلك الفترة) وهذا نظرا إلى أن شروط الاستدانة من المصادر العامة من سعر فائدة ومدة السماح ومدة نضج القرض كانت في المتوسط خلال الثمانينات ألين من شروط الاقتراض من المصادر الخاصة. فمن خلال دراستنا لمتوسط شروط الالتزامات الجديدة للفترة 1980 - 1989 اتضح ما يلي:

1- أن شروط الاستدانة من المصادر العامة كانت في المتوسط ألين من شروط الاستدانة من المصادر الخاصة وهذا ما يدفع بالدول المقترضة إلى اللجوء إليها أكثر من المصادر الخاصة، بينما في ظروف الاستدانة السائدة آنذاك. وكمثال على ذلك كان متوسط سعر الفائدة الاسمي ومدة فترة السماح ومدة نضج الالتزامات الجديدة التي عقدتها الجزائر مع المقرضين من المصادر العامة في الفترة 1980 - 1989 : 8% ، 3.3 و 11 سنة بينما كانت الشروط لنفس الفترة من المصادر الخاصة 8.53% ، 2.85 و 8.79 سنة على التوالي⁽¹⁷⁾

2- أن شروط الاقتراض سواء من المصادر العامة أو الخاصة تختلف من بلد إلى آخر وخاصة بالنسبة للأولى منها. فلقد كان متوسط شروط الاقتراض من المصادر العامة بالنسبة للمغرب في نفس الفترة 6.4% ، 5.5 و 20.6 سنة. بينما كانت بالنسبة لتونس 6.35% و 5.3 و 18.8 سنة على التوالي . ولقد نتج عن هذا الاختلاف في شروط الاقتراض من المصادر العامة اختلاف في عنصر المنحة (grant element) الذي بلغ في المتوسط للفترة 1980 - 1989 حوالي 9.6% بالنسبة للجزائر و 23.3% وما يزيد عن 24% لكل من تونس والمغرب على التوالي⁽¹⁸⁾. ويبدو أن الفارق الكبير في شروط الاقتراض من المصادر العامة بين الجزائر من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى يعود إلى اعتبار الجزائر كبلد مصدر للبتروول وبالتالي ذي قدرة على تحمل عبء الدين بشروط قريبة جدا من شروط المصادر الخاصة من جهة وإلى القدرة على التفاوض ونوع علاقات البلد المدين بالبلدان الدائنة من جهة أخرى.

وعلى عكس المصادر العامة فلقد كان متوسط شروط الاقتراض للفترة - 1989 1980 من المصادر الخاصة لينة نسبيا للجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب. فلقد كان متوسط شروط الاقتراض للجزائر خلال هذه الفترة 8.53% ، 2.85 و 8.7 سنة على التوالي بينما كانت بالنسبة لتونس 8.9% ، 2.9 و حوالي 9 سنوات. أما بالنسبة للمغرب فإن متوسط شروط الاقتراض من المصادر الخاصة كانت قاسية جدا حيث بلغت 10.3% .

1.7 . 8.49 سنة على التوالي مما جعل عنصر المنحة في المتوسط من المصادر الخاصة سائبا⁽¹⁹⁾.

إن شروط الإقتراض كانت بشكل عام قاسية جدا خاصة إذا كانت تلك القروض موجهة نحو تحقيق مشاريع استثمارية. فلقد أكد بعض الخبراء أن نجاح المشاريع الاستثمارية الممولة بالقروض الممنوحة بشروط 1980 يتطلب تحقيق تدفقات دخلية كافية لتغطية القرض الممنوح في ظرف السنوات الثلاث والنصف الأولى من مدة القرض. وهذا ما يكاد يكون مستحيلا في أمريكا اللاتينية⁽²⁰⁾. فان كان الأمر كذلك بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي تتمتع بتجربة طويلة ومستوى كبير من التنمية فكيف يمكن أن نتصور الوضع في بلدان المغرب العربي! ولعل شروط الاستدانة كانت من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت الكثير من المشاريع الاستثمارية تتوقف لسنوات طويلة في انتظار التمويل الاضافي أو إعادة هيكلة القرض لاتمام عملية الانجاز، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتج وارتفاع معامل رأس المال في الدول المغاربية وخاصة الجزائر.

وبالرغم من قساسة شروط الإقتراض الخارجي، وخاصة في النصف الأول من الثمانينات، إلا أن الاتجاه العام في الدول المغاربية الثلاث كان نحو المزيد من الاقتراض الخارجي. فالاحصائيات المنشورة من طرف البنك الدولي توضح بأن الاتجاه العام لكل من الالتزامات الجديدة السنوية وكذا التدفقات السنوية للدين كان في تزايد حتى سنة 1985 . وإذا كان لجوء كل من تونس والمغرب إلى المزيد من الاقتراض الخارجي يمكن تفسيره بتدهور قيمة الصادرات وتزايد العجز في الحساب الجاري، فإن لجوء الجزائر خلال الفترة 80 - 85 إلى المزيد من الاقتراض الخارجي لا يوجد له مبررا اقتصاديا. فالاحصائيات المتوفرة تدل على أنه بالرغم من تخفيض قيمة الواردات بنسبة معتبرة في كل من تونس والمغرب إلا أن هذا التخفيض لم يكن كافيا لتغطية تدهور قيمة الصادرات الناتج عن تدهور شروط التبادل والحماية الجمركية مما جعلها تلتجئ إلى الإقتراض

الخارجي من المصادر العامة بشكل أساسي، وذلك بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من النمر الإقتصادي.⁽²¹⁾

أما الجزائر فقد شهدت وضعية مناقضة تماما لتلك التي شهدتها جارتها في هذه الفترة ورغم هذا فقد كان سلوكها تجاه الإقتراض الخارجي مشابها تماما في ظل ظروف استدانة استثنائية جدا وفي غير صالحها. فالجزائر كانت تتمتع خلال هذه الفترة بيسر مالي كبير داخليا وخارجيا نظرا إلى أن شروط التبادل وتقلبات اسعار الصرف قد تغيرت في صالحها وكان بإمكانها التخفيف من عبء الدين الخارجي الذي كان مرتفعا نسبيا في بداية الفترة بدلا من اللجوء إلى الإقتراض الإضافي في ظروف قاسية جدا. إلا أن ما حدث بالفعل في هذه الفترة هو العكس تماما⁽²²⁾ نظرا للاتجاه الجديد في رسم السياسة الإقتصادية والاجتماعية. وقد تجسد هذا التغير الجذري في وضع حد لسياسة التقشف المتبعة من قبل وتشجيع نمط استهلاكي جديد يعتمد اساسا على الواردات من السلع والخدمات الكمالية مما أدى بدوره إلى ارتفاع في قيمة الواردات يضاهي الارتفاع في قيمة الصادرات. كما أدى هذا التغير في السياسة الإقتصادية إلى انخفاض كبير في معدل التراكم وظهور سلوكات اجتماعية تتنافى والاستعمال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة.

ويبدو أن متخذي القرار في الجزائر لم يعتقدوا بأن التغيرات التي طرأت على سوق النفط وما نتج عنها من تغير في سعر الصرف في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ماهي إلا طارئة. وأن الدول الصناعية سوف تعمل على تغييرها في الاتجاه المعاكس نظرا إلى أنها لا تخدم مصالحها. ولقد تجسد هذا الاعتقاد، ليس فقط في الانفاق غير العقلاني للموارد المالية الاضافية التي نتجت عن الارتفاع في اسعار النفط، بل أيضا في الإجراءات السطحية التي اتخذت بعد 1985 عندما انخفض سعر البترول بشكل حاد وبدأت أسعار الصرف تتغير في غير صالح الجزائر. فبينما بدأت تونس والمغرب في اتخاذ

الإجراءات التصحيحية على اقتصادياتها لمواجهة التغيرات التي حدثت على الصعيد الخارجي، تركزت الإجراءات في الجزائر على الحد من الواردت والزيادة المفرطة في الإقتراض الخارجي. ولقد أدى هذا الاختلاف في الإجراءات المتخذة لمواجهة التغيرات الخارجية في الدول الثلاث إلى اختلاف كبير في النتائج.

الإجراءات المتخذة لمواجهة عبء الدين الخارجي والركود الاقتصادي في الدول الثلاث:

بدأت الدول الثلاث في النصف الثاني من الثمانينات في اتخاذ العديد من الإجراءات على المستوى الكلي والجزئي في محاولة منها لرفع مستوى فعالية الاقتصاد المحلي وتصحيح الخلل الخارجي. إلا أنها اختلفت في سرعة اتخاذ تلك الإجراءات وكذا في عمقها ومدى اعتمادها في ذلك على المنظمات المالية الدولية. فبينما اتخذت الإجراءات التصحيحية في المغرب وتونس في إطار برنامج عام متوسط الأمد، تميزت الإجراءات في الجزائر بعدم شموليتها والتردد في تطبيقها مما جعل آثارها سلبية أكثر مما هي ايجابية. ولقد كان البرنامج الاصلاحى الذي شرع فيه في المغرب (في إطار إعادة الجدولة) وتونس يهدف الى :

- 1 - احداث التوازن على المستويين الداخلي والخارجي.
 - 2 - التحسين في تسيير القطاع العام الإداري منه والاقتصادي. ويشمل هذا البند خاصة تحويل المؤسسات العامة غير الاستراتيجية إلى القطاع الخاص.⁽²³⁾
 - 3 - ادخال اصلاحات على النظام القانوني والجبائي في إطار تحرير الاقتصاد المحلي.
 - 4 - تحرير التجارة الخارجية والاسعار المحلية بما فيها سعر الفائدة وسعر الصرف.
- أما في الجزائر فإن الكثير من الإجراءات قد اتخذت بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن هذه الإجراءات غير منسقة وتفتقر إلى الإجماع مما يجعل تطبيقها في

الميدان يتعثر باستمرار. وهذا ما جعل المسيرين يفقدون الثقة في هذه الإجراءات. وبالرغم من أنه من السابق لأوانه تقييم آثار هذه الإجراءات المتخذة على النمو الاقتصادي ومعدل التراكم وفعالية الاستثمار وكذا مؤشرات الدين الخارجي نظرا إلى أنها لا تزال في معظمها في طور التطبيق، إلا أنه يمكن القول بأنه على عكس الجزائر التي لا تزال تشهد ركودا اقتصاديا وانخفاضا كبيرا في كل من معدل التراكم وفعالية الاستثمارات، فإن المغرب وتونس قد حققتا تحسنا ملحوظا في بعض المؤشرات الاقتصادية. فبينما لم يشهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أي نمو يذكر في الفترة 1985 - 1990 كان متوسط معدل النمو السنوي في تونس 3.2٪ وفي المغرب 4.2٪. كذلك شهد المعامل الحدي لرأس المال (GeoR) ارتفاعا كبيرا في الجزائر خلال الفترة 1985 - 1990 بالمقارنة مع الفترة 1980 - 1985 حيث ارتفع من 6 إلى 22.3 و انخفض في الوقت نفسه في المغرب من 7.1 إلى 4.7⁽²⁴⁾. مما يدل على تحسن كبير في استعمال الموارد المتاحة في المغرب.

أما آثار هذه الإجراءات على مؤشرات الدين الخارجي فإنها كانت سلبية في المغرب والجزائر مما جعل المغرب تلتجئ - للمرة الثانية إلى إعادة الجدولة في 1990 في إطار مبادرة BRADY، بينما استمرت الجزائر في دفع خدمات الدين المتزايدة وذلك على حساب احتياجات اقتصادها مما نتج عنه تدهور كبير في معدل التراكم و مستوى النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة لتونس فقد تحسنت مؤشرات الدين الخارجي وذلك دون اللجوء إلى إعادة الجدولة أو تخفيض وارداتها بشكل يؤثر سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى المبادرات التي اتخذتها لتشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي وخاصة في إطار التعاون جنوب - جنوب.

الخلاصة :

شهدت الدول المغاربية الثلاث خلال الثمانينات تغيرات كبيرة كانت في معظمها لغير صالحها مما جعلها تلتجئ إلى المزيد من الاقتراض الخارجي في بداية الثمانينات في محاولة لمواجهة تدهور شروط التبادل وتقلبات أسعار الصرف والارتفاع الحاد في معدل الفائدة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا. والتجأت في النصف الثاني من الثمانينات إلى إعادة هيكلة وتصحيح اقتصادياتها لمواجهة تلك التغيرات بعد أن أصبح الحصول على التمويل الخارجي أمرا صعبا. وكان الهدف من وراء هذه الإجراءات تحسين الفعالية الإقتصادية وإعادة التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي. ورغم تشابه هذه الأهداف إلا أن طرق الوصول إليها اختلفت كثيرا مما جعل النتائج المترتبة عن تلك الإصلاحات تختلف من بلد إلى آخر.

الهوامش والمراجع :

- (1) مع العلم أن سياسة الانعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة اعتمدت على المدخرات الأجنبية مما نتج عنه ارتفاع كبير في معدل الفائدة، أنظر FORTUNE, Dec 22, 1986.
- (2) London- Inter-Bank Offered Rates (Libor) on three-month US-Dollar Deposit

Year	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
Libor	14.2	16.9	13.3	9.8	10.9	8.4	6.9	7.2	8	9.3	8.3	6.0

Source: IBRD/WORLD BANK 1993: Proceeding of the World Bank-Annual Conference on Development Economics; (1992): P.325.

(3) ECLAC, Balance Preliminar de la Economia latinoamericana, (1986) P. 24.

(4) WORLD BANK, 1990: World Debt Tables, 1990-1991, Vol.2, P. 378.

(5) Ibid., P. 242.

(6) A. Brahimi, l'Economie algerienne, (Alger: O.P.U., 1991) , pp.362-3.

(7) WORLD BANK, 1990 : op.cit. P.2.

- (8) WORLD BANK, Middle East & North Africa, Discussion paper series N°3 , (oct.1992) , P.2.
- (9) WORLD BANK. 1990: op.cit. P. 378.
- (10) حقق المغرب معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1989 - 1990 يقترب من 4٪ .
Source: WORLD BANK. (oct.1992): op.cit. p.3 .
- (11) WORLD BANK (1990) : op.cit PP.242-3 .
- (12) WORLD BANK (1990) vol. 1 Ibid: PP.61-62 .
- (13) Ibid. vol 2.PP.2-4 .
- (14) Ibid
- (15) WORLD BANK (1990) : vol. 1 op.cit. PP.3-24 and OECD : Development Cooperation Efforts and Policies. 1990 Report, Paris, C11.1.
- (16) WORLD BANK (1990) : vol . 2 , PP.242-245, 378-80, 2-3 .
- (17) Ibid
- (18) Ibid
- (19) Ibid
- (20) " In 1980, an investment project to be financed with external debt, with out resort to subsequent refinancing, would have to generate an income stream that would permit the debt to be paid in the first three and half years. Very few projects in the countries of th region could be launched under those conditions". I.D.B. Annual Report 1982: P. 6.
- (21) لقد كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1980 - 1985 في تونس والمغرب 4.2 و 3.3٪ على التوالي.
- (22) هذا التحليل يتعارض والحجة التي يقدمها عبد الحميد الإبراهيمي (انظر المرجع السابق ذكره) بأنه خلال الفترة 1981-1984 تم التخفيض في الدين الخارجي نظرا إلى أنه يقارن في تحليله بين خدمة الدين والالتزامات الجديدة، بينما تتم عملية تخفيض الدين وأعبائه في حالة ما إذا كانت الأقساط المدفوعة أعلى من الالتزامات الجديدة أو التدفقات الجديدة للدين.
- (23) M.Bedhri : Privatisation et réforme des entreprises publiques dans les pays de l'U.M.A., afrique orient, (Casablanca. 1991).
- (24) WORLD BANK, oct. (1992): op. cit.